ورشة عمل للاسكوا عن "تحديات السلامة لقطاع توزيع النفط" فغالي ممثلة نظريان: لتطبيق مستلزمات السلامة والشروط البيئية

الإثنين ١٥ حزيران ٢٠١٥ الساعة ١٧:٣٢

الوكالة الوطنية للإعلام

وطنية - عقدت "الإسكوا" اليوم، في بيت الأمم المتحدة في بيروت ورشة عمل حول "تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان"، برعاية وزير الطاقة والمياه أرتيور نظريان ممثلا بالمديرة العامة للنفط المهندسة أورور فغالي، وبالتعاون مع المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه ومركز "آي. بي. تي" للطاقة.IPTEC))

أدار جلسة الافتتاح مستشار "الإسكوا" المعني بسياسات الطاقة والبيئة الدكتور وليد الدغيلي.

فغالي
ثم القت فغالي كلمة الوزير نظريان استهلتها بنقل تحيات نظريان الذي "يدرك وعي المجتمع اللبناني لاهمية السلامة العامة والمحافظة على البيئة."

وقالت: "ان وزارة الطاقة والمياه هي على مشارف التنقيب عن النفط في البر والبحر لا سيما بعد المراحل المتقدمة التي توصلت اليها الوزارة في المسح الزلزالي في البحر عبر تقنية ٢ Dو٣D، وبعدما حصلت عليه الوزارة ايضا من بيانات قدمتها شركة NEOS عن المسح الجوي الذي أجرته للبر اللبناني. نحيطكم علما بأن الوزارة تتحضر لتقييم الاثر البيئي لعمليات التنقيب والتأكد من عدم تأثر مواردنا الطبيعية الاخرى وخاصة المياه الجوفية من هذه العملية، وكذلك البدء في الدراسات لحل المشاكل التي قد تنتج عن أي تلوث نفطي محتمل."

اضافت: "حاليا، تولي الوزارة الاهمية لموضوعي السلامة العامة والحفاظ على البيئة، في مجال السلامة العامة حيث لا يخفى على أحد أن الاحداث التي شهدها لبنان والاوضاع التي عاشها اللبنانيون خلال فترة الحرب أدت الى وجود العديد من المخالفات ومنها بعض محطات توزيع المحروقات التي اقيمت بصورة غير شرعية دون الالتزام بالقوانين. وقد اعدت الوزارة مشروع قانون في العام ٢٠١٠ يتناول جميع أوضاع محطات توزيع المحروقات السائلة بما فيها تلك القائمة بدون ترخيص قانوني وأيضا تلك التي انتهت مدة ترخيصها القانونية ونحن بانتظار اقراره. كذلك ان الوزارة تعمل في الوضع الراهن على التشديد في تطبيق مستلزمات السلامة العامة، وعلى تحسين الالتزام بالشروط البيئية، لتلافي المحاذير والاخطار التي يمكن ان تنجم من جراء اهمال البعض لشروطها، وكل ذلك في اطار الحفاظ والالتزام بالنصوص القانونية المرعية الاجراء لدى الوزارات المعنية، لا سيما وزارة البيئة، وغيرها من الجهات المختصة."

وتابعت: "اضافة الى كل ما تقدم، ان الوزارة تعمل في الوقت الحالي على:
-وضع خطة في التصنيف أو الاعتماد accreditation للسلامة العامة في محطات المحروقات السائلة .
-وضع خطة للتبديل الالزامي لقوارير الغاز السائل الموجودة في السوق المحلي في اطار زمني محدد لهذه الخطة.
أما في مجال المحافظة على البيئة فقد أولت الوزارة أهمية للمواضيع التالية:
-تحديث مواصفات المشتقات النفطية بما يتوافق مع متطلبات المنظمات الدولية وما تنتجه المصافي في العالم لا سيما تخفيض نسبة الكبريت من ٣٥٠ ppm للديزل اويل و ٥٠٠ ppm للبنزين ليصل الى ١٠ ppm لكليهما، وهي تعمل على تحقيق ذلك مع

مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليبنور.
-وضع مواصفات لزيوت المحركات مع مؤسسة "ليبنور"، بسبب عدم وجود أي مواصفة معتمدة في لبنان لزيوت المحركات لغاية تاريخه، وذلك بهدف التأكد من مواصفات اية زيوت محركات قبل ادخالها الى السوق اللبناني، لما لذلك من تأثير على محركات الديزل."
-وضع مواصفات لل additives بالتعاون ايضا مع ليبنور وهي عناصر كيميائية تضاف الى المشتقات النفطية وذلك نظرا لما لها من تأثير على كفاءة احتراق الوقود وتخفيض الانبعاثات الناتجة عن عملية الاحتراق بهدف الحد من التلوث البيئي."
-السعي للكشف على خزانات محطات توزيع المحروقات السائلة للتأكد من عدم وجود تسربات نفطية الى المياه الجوفية، وقد شاركت شخصيا بدورة في المانيا بهذا الخصوص والتي ركزت على أهمية اجراء الكشوفات الدورية على خزانات المحطات للتأكد من عدم وجود أي تسرب للمشتقات النفطية أو للزيوت.
-امكانية استخدام الغاز البترولي LPG في قطاع النقل البري كونه أقل تلوثا للبيئة، وهناك مشروع قانون في مجلس النواب بهذا الخصوص، ونشير هنا الى أهمية هذا الامر الذي يتطلب منا الجهوزية، لا سيما في حال استخراج الغاز في لبنان.
-امكانيات وفرص استخدام الوقود البيولوجي Bio Fuel فقد فرضت بعض البلدان الاوروبية أن تكون نسبة bio fuel الصديق للبيئة ٣٠% و٧٠% فيول احفوري. ونظرا لاهمية هذا الموضوع تابعت الوزارة مراحل تقدم الدراسات في هذا المجال من خلال المؤتمر مع فريق عمل الجامعة الاميركية في بيروت الذي يعمل على هذا الموضوع بالرغم من الامكانيات المحدودة المتاحة له.
-امكانية اعتماد تقنية المعالجة البيولوجية bio remediation وهي تقنية تستخدمها العديد من البلدان لعلاج التسرب النفطي في البر والبحر، ونحن نتابع هذا المجال في مكافحة مخاطر التلوث النفطي والوقوف على امكانيات الدراسات المتاحة في لبنان . وتأتي أهمية هذه التقنية ونحن على مشارف استخراج البترول برا وبحرا، مع ما قد تسببه هذه العملية من حوادث، كالكارثة البيئية التي حصلت في سواحل الولايات المتحدة الاميركية إثر حادث تسرب نفطي من إحدى المنصات النفطية لشركة بي بي (BP)في خليج المكسيك، في العام ٢٠١٠، من هنا نعمل جاهدين على تفادي كوارث مماثلة."

مجدلاني
من ناحيتها، قالت مديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا رلى مجدلاني إن "موضوع التلوث الناتج عن المحروقات الهيدروكربونية يستوجب اهتماما خاصا من المعنيين بالطاقة والبيئة في لبنان، لا سيما في قطاع النقل البري الذي يستهلك أكثر من ٥٠ بالمائة من المشتقات النفطية السائلة، وهو أكبر مستهلك للطاقة الأولية - بعد قطاع الكهرباء - إذ تبلغ حصته حوالي ١٨ بالمائة في منطقة الاسكوا، لا سيما وأن تأثير التلوث الناتج عن النقل البري يسجل نسب أعلى داخل المناطق السكنية، وذلك في ظروف الاختناقات المرورية التي تحصل داخل معظم المدن، وعلى مداخلها."

وأشارت إلى أن "تلوث الهواء يؤدي حكما إلى تلوث المياه والتربة والمزروعات، وبالتالي يؤثر على غذاء الإنسان وصحته. وأن المعالجة الحقيقية تفرض علينا النظر في مواصفات المحروقات باتجاه اعتماد الوقود الأنظف."

وختمت:"إن تخزين المحروقات، على أنواعها، داخل المناطق السكنية يستدعي النظر في كيفية تأمين سلامة المواطنين، لتلافي حصول أية حوادث، وفي حال حصولها، التخفيف من نتائجها على المواطنين والممتلكات."

عيسى
الكلمة الختامية كانت لرئيس مركز "آي. بي. تي" للطاقة السيد طوني عيسى، الذي أكد "أهمية الاجتماع لكونها ربما المرة الأولى في تاريخ قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان، أو على الأقل المرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام ١٩٩٠، حيث تنظم ورشة عمل على هذا المستوى لبحث المواضيع والتحديات الداخلة ضمن هذا القطاع ."

وشدد عيسى على أن "انعقاد الورشة أتى بالتزامن مع تعيين مدير عام أصيل للنفط مسؤول بشكل مباشر عن عمل هذا القطاع بكافة مكوناته وأجزائه، وذلك بعد شغور قسري لهذا المركز على مدى أكثر من اثني عشر عاما."

وختم: "ان قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان ما يزال يفتقد إلى سياسة نفطية واضحة، تطمئن الشركات والمستثمرين اللبنانيين والأجانب على السواء إلى سلامة استثماراتهم وعدم الخوف من المستقبل، بما يشجعهم على المزيد من الاستثمار، وعلى إنجاح الإصلاح المنشود. وإننا في هذا الإطار، نعوّل على دور المديرية العامة للنفط بعد أن أصبح لها مديرا عاما، في اخذ المبادرة والعمل على وضع هذه السياسة النفطية بمشاركة جميع الأطراف المكونة للقطاع، وتأمين الغطاء الرسمي

والسياسي لها."

وناقش المجتمعون الأنظمة والتوجيهات التي ترعى عمل شركات توزيع وبيع المحروقات السائلة وقوارير الغاز، والمواصفات والإجراءات اللازمة لتأمين السلامة والحفاظ على البيئة. كما تناولوا مواضيع السياسات والإجراءات المطلوبة لتوفير الوقود الأنظف وإجراءات الوقاية والسلامة وإدارة المخاطر في التعامل مع المشتقات النفطية ."

كيف تحترم محطات المحروقات الشروط البيئية؟

السفير

بين الأوراق المقدمة امس لورشة العمل التي تنظمها الإسكوا، بالتعاون مع المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية ومركز IPT للطاقة (IPTEC) حول: «تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان»، ورقة عن الشروط البيئية وشروط السلامة لمحطات المحروقات قدمتها صفاء إبراهيم رئيسة دائرة التموين والتوزيع في وزارة الطاقة. صحيح ان هذه الورقة لا تقدم مسحاً بالحوادث التي حصلت في المحطات ولا هناك دراسات عن آثارها البيئية، بالإضافة الى عدم تقديم إحصاءات دقيقة حول عدد المحطات المرخصة وتلك غير المرخصة، بالإضافة الى خلوّها من معلومات حول مصير الزيوت المستخدمة في المحطات التي تطالب الشروط بجمعها وتخزينها وحفظها... الا أنها تقدم رؤية شاملة ومتكاملة واعية للمخاطر ومحددة الإجراءات المطلوبة للحفاظ على السلامة العامة وسلامة البيئة.

تؤكد الورقة أن محطات توزيع المحروقات السائلة القائمة على الأراضي اللبنانية، سواء أكانت في المدن او القرى أو حتى داخل الأحياء السكنية، تشكل واحدة من أخطر الأنشطة التي يتعامل معها المجتمع ما لم يراع فيها تطبيق ملزمات السلامة العامة، لاسيما الشروط التنظيمية لمحطات توزيع المحروقات السائلة التي نص عليها المرسوم رقم ٩٤/٥٥٠٩ الذي وضع وبشكل مفصل ودقيق الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة، وصهاريج النقل، ومحطات التوزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر الشروط التي تتعلق بتصنيف المحطة وموقع العقار ومواصفاته، الخدمات الأساسية والإضافية المقدّمة، والمواصفات التقنية لخزانات المحروقات تحت الأرض، والسلامة العامة، ومراعاة المحافظة على البيئة، ومكافحة الحريق ووسائله.

وبعد أن تستعرض أبرز المخاطر، تستنتج الورقة أن الحوادث التي قد تحصل في محطات المحروقات تقتضي مقاربة أسبابها بمدى التزام ووعي اصحابها والعاملين فيها بتطبيق شروط السلامة العامة، وعدم الخروج عن الأصول والشروط الموضوعة في النصوص التنظيمية المرعية.

وأن هذه المحطات نفسها قد لا تشكل أية خطورة، طالما التزم أصحاب الشأن فيها بوسائل ومتطلبات السلامة العامة وغيرها.

انطلاقاً من ذلك، ما هي خطة المديرية العامة للنفط التي تعرضها الورقة؟

ح. م.

تظهر الورقة أن وزارة الطاقة والمياه ـ المديرية العامة للنفط قد شاركت في إعداد مسودة مشروع قانون يرمي الى تنظيم أوضاع جميع محطات توزيع المحروقات السائلة القائمة على الأراضي اللبنانية وقد بدأت مسيرته في مجلس النواب منذ العام ٢٠١٠ وخضع لخمس جلسات في لجنة الطاقة والأشغال، ولم يصدر لغاية تاريخه، مع العلم أن المديرية العامة للنفط أعدّت المرسوم التطبيقي لهذا القانون ويتضمن جميع الشروط الصحية والبيئية، والسلامة العامة لأية محطة سواء كانت قائمة مرخصة أو غير مرخصة، أو منتهية الترخيص، أو محطة منوي إقامتها. كما يشمل جميع الأجهزة المعنية من شركات المراقبة العالمية المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه ـ المديرية العامة للنفط، والوزارات والمحافظات التي تساهم في عملية مراقبة التنفيذ.

كما تؤكد أن وزارة الطاقة والمياه تتشدّد حالياً في منح رخص إنشاء محطات جديدة، ولحين إقرار مشروع القانون المشار اليه، انطلاقاً من مهام وصلاحيات المديرية العامة للنفط التي أولاها إياها القانون، لاسيما المرسوم التنظيمي رقم ٩٤/٥٥٠٩ الذي يحدد الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة، وصهاريج النقل، ومحطات التوزيع ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة)، ويحصر الرقابة الفنية في الإنشاء ومراقبة التنفيذ بوزارة الطاقة والمياه ـ المديرية العامة للنفط، بما في ذلك اتخاذ التدابير الفورية في مجمل قضايا وشؤون قطاع النفط في لبنان لتأمين السلامة العامة.

كما وضعت خطة عمل استراتيجية، ركائزها المواصفات المحدّدة بالمرسوم رقم ٩٤/٥٥٠٩ وشعارها «سلامتك بتهمّنا»، للحدّ من المخاطر والوصول إلى مجتمع آمن وخال من الحوادث.

ورشة العمل

تكشف الورقة أن وزارة الطاقة ستطلق حملة كشف على جميع محطات توزيع المحروقات السائلة القائمة على الأراضي اللبنانية هدفها تطبيق شروط السلامة العامة والمحافظة على البيئة، ومنع التلوث ومكافحة الحريق وغيرها من الشروط المحدّدة في المرسوم رقم ٩٤/٥٥٠٩، سواء كانت هذه المحطات قائمة بموجب تراخيص قانونية أو غير مرخصة أو منتهية التراخيص، لاسيما وأن وجودها هو أمر واقع لا يمكن تجاهله، إذ أن المسؤولية وأن ترتب في الأساس على المديرية العامة للنفط، انما هي مشتركة بين جميع الأطراف المعنية في هذا المجال، وتفرض نفسها في إطار التعاون والتنسيق والتوعية.

وسيتولى ورشة العمل هذه فريق عمل فني متخصص من موظفي المديرية العامة للنفط، وشركات مراقبة عالمية متخصصة، ومعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه ـ المديرية العامة للنفط وفقاً للأنظمة المرعية الإجراء، وسوف تعتمد لذلك آلية عمل ومعايير فنية موضوعة من قبلها تقضي بتطبيق جميع قواعد وإرشادات السلامة والصحة المهنية، ومتابعة ومراقبة ذلك، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه القواعد، وفي حال وجدت أي ملاحظات أو مخالفات فإنه يتم اتخاذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة ودرجة خطورتها.

آلية الكشف الميداني

تقوم هذه الآلية على إجراء الكشف الميداني والتحقق من توفر العناصر التالية في المحطة:

١ـ التأكد من عدد الخزانات في المحطة، مطمورة أو فوق سطح الأرض.

٢ ـ لا يعلو المحطة أي بناء سكني أو تجاري أو صناعي.

٣ ـ شروط العقار من مساحة وطول واجهة العقار على الطريق العام.

٤ ـ تجهيزات عمليات الغسيل والتنظيف والتشحيم وغيار الزيت، والحفر الصحية لفصل مياه الغسيل ومياه تنظيف المحطة من المشتقات النفطية.

٥ ـ توفر الخدمات الإضافية: موقع مخزن قوارير الغاز، وتصليح وبيع إطارات المركبات الآلية، ومرأب السيارات، وقطع الغيار ولوازمها، موقع الميني ماركت، والسلع المعروضة، تجهيزات أو معدّات قد تولد شعلة مكشوفة...

٦ ـ التركيز داخل المحطة من عدد الطوابق، المسافة بين الخزانات وحدود التراجع، المسافة بين أجهزة التوزيع وحدود عقار الجار، المسافة بين أجهزة التوزيع على قاعدة واحدة، وبين قاعدتي توزيع على خطين متوازيين، عدد الخراطيم لكل جهاز، مع وجود جهاز من المطاط على رأس خرطوم التعبئة.

٧ ـ ممر المركبات الآلية، مدخل ومخرج المحطة، أحواض الزهور في التراجع القانوني.

٨ ـ الشروط التقنية للخزانات من مواصفات مع لوائح المعَدّات.

٩ ـ لوحة تعليمات لعملية تفريغ الصهريج، حواجز نقالة لعزل منطقة التفريغ، اتجاه الصهريج خلال عملية التفريغ، إيقاف محرك الصهريج، المسافة بين مقدّمة الصهريج وفوهة الخزانات، وجود مساند للعجلات.

١٠ـ إقفال المحطة خلال عملية التموين في حال عدم توفر مساحة كافية لموقف الصهريج.

١١ـ التأكد من أن أنابيب خطوط الكهرباء خارج حفر الخزانات.

١٢ـ وجود لوحات التحذير، عدم التدخين، إطفاء المحرّك، عدم استعمال الخلوي.

١٣ـ وجود بوالص التأمين ضد كافة المخاطر.

١٤ـ مكافحة الحريق، وجود مسؤول مدرب من قبل الدفاع المدني.

١٥ـ صناديق الرمل الجاف.

١٦ـ المطافئ اليدوية، والكيميائية وصلاحيتها، الكشف الدوري من قبل شركة متخصصة.

١٧ـ خزانات المياه المخصصة لمكافحة الحرائق.

١٨ـ التأكد من وجود ختم دائرة الكيل والمقاييس.

١٩ـ لائحة الأسعار على اجهزة التوزيع.

٢٠ ـ المحافظة على البيئة: عدم إعاقة جريان مياه الشتاء على جوانب الطرقات، وجود separateur، تجميع الزيوت المستعملة والنفايات الشحوم والمواد النفطية على أنواعها في مستوعبات خاصة. تجميع النفايات الصلبة والملوثة في مستوعبات. أو مراكز منيعة على التسرب (من دون أن تذكر ماذا ستفعل المحطات بالزيوت بعد تجميعها؟).

٢١ ـ وجود لوحة إعلانات تبين بشكل ظاهر سعر مبيع المحروقات.

كما أن المديرية العامة للنفط بصدد تحضير برامج توعية لأصحاب المحطات وللعاملين فيها بشكل خاص، وللمواطنين بشكل عام، من أجل معرفة مبادئ السلامة العامة الواجب تطبيقها داخل المحطات، وتلافي الأسباب والمخاطر التي قد تؤدي الى وقوع حوادث، بالتعاون مع نقابة أصحاب المحطات، والدفاع المدني وغيرهما من الادارات المعنية. مؤكدة في ورقتها ايضاً، ان الهدف من هذه الحملة هو السلامة العامة للمحطات والعاملين فيها والجوار، وليس لفرض شروط أو معايير غير سليمة أو غير منطقية على اصحابها، مرحبة بقيام أي تنسيق بين المديرية العامة للنفط وأية ادارة رسمية أو خاصة بهذا الخصوص بما يخدم المصلحة العامة (من دون أن تذكر أي دور لوزارة البيئة في القضايا التي تدخل ضمن صلاحياتها).

هذا ابرز ما تضمنته الورقة التي عرضت أمس في الاسكوا بالإضافة إلى استعراض ومناقشة الأنظمة والتوجيهات التي ترعى عمل شركات توزيع وبيع المحروقات السائلة وقوارير الغاز، والمواصفات والإجراءات اللازمة لتأمين السلامة والحفاظ على البيئة. وقد تناول الاجتماع مواضيع السياسات والإجراءات المطلوبة لتوفير الوقود الأنظف ولاسيما تحديث المواصفات، والاستفادة من دور الإضافات، واعتماد الوقود الأنظف. كما تطرقت إلى إجراءات الوقاية والسلامة وإدارة المخاطر في التعامل مع المشتقات النفطية عامة.

أبرز المخاطر

١ـ طرق التخلص من الزيوت والمواد البترولية المستخدمة، وتسريب الخزانات للوقود تحت الأرض واختلاطه بالمياه الجوفية التي تهدد صحة الإنسان وسلامة النباتات ونظافة البيئة بشكل عام.

٢ ـ مخاطر أخرى محتملة لهذه المحطات كالحرائق والانفجارات التي تسببها أنواع السوائل القابلة للاشتعال، والتي تختلف درجة قابلية كل منها على الاشتعال، باختلاف نوع السائل وتركيبه، وخطرها على العاملين فيها والقاطنين بقربها، الأمر الذي يتطلب اهتماماً كبيراً ورعاية خاصة ما لم يتم تطبيق ملزمات السلامة العامة.

٣ ـ تفشي الإهمال والجهل ونقص الخبرة حيث يلاحظ ان القائمين على الاعمال في المحطات يهملون مستلزمات السلامة العامة.

٤ ـ مشكلة سوء النظافة والقذارة خاصة من بقع المياه والزيوت والروائح الكريهة، التي تساهم في انتشار الأمراض.

٥ ـ الطرق غير المدروسة المعتمدة للتخلص من المواد البترولية بعد استخدامها.

٦ ـ الدخول والخروج من المحطات بالطرق غير النظامية.

٧ ـ الحوادث التي قد تحصل أثناء تفريغ المحروقات من الصهريج، أو أثناء أي عملية تزويد للآليات بالوقود... وغيرها.

ورشة عمل للاسكوا عن "تحديات السلامة لقطاع توزيع النفط"

ليبانون فايلز

الاثنين ١٥ حزيران ٢٠١٥ - ٠٥:٣٧

عقدت "الإسكوا" اليوم، في بيت الأمم المتحدة في بيروت ورشة عمل حول "تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان"، برعاية وزير الطاقة والمياه أرتيور نظريان ممثلا بالمديرة العامة للنفط المهندسة أورور فغالي، وبالتعاون مع المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه ومركز "آي. بي. تي" للطاقة.IPTEC))

أدار جلسة الافتتاح مستشار "الإسكوا" المعني بسياسات الطاقة والبيئة الدكتور وليد الدغيلي.

ثم القت فغالي كلمة الوزير نظريان استهلتها بنقل تحيات نظريان الذي "يدرك وعي المجتمع اللبناني لاهمية السلامة العامة والمحافظة على البيئة."

وقالت: "ان وزارة الطاقة والمياه هي على مشارف التنقيب عن النفط في البر والبحر لا سيما بعد المراحل المتقدمة التي توصلت اليها الوزارة في المسح الزلزالي في البحر عبر تقنية ٢ Dو٣D، وبعدما حصلت عليه الوزارة ايضا من بيانات قدمتها شركة NEOS عن المسح الجوي الذي أجرته للبر اللبناني. نحيطكم علما بأن الوزارة تتحضر لتقييم الاثر البيئي لعمليات التنقيب والتأكد من عدم تأثر مواردنا الطبيعية الاخرى وخاصة المياه الجوفية من هذه العملية، وكذلك البدء في الدراسات لحل المشاكل التي قد تنتج عن أي تلوث نفطي محتمل."

اضافت: "حاليا، تولي الوزارة الاهمية لموضوعي السلامة العامة والحفاظ على البيئة، في مجال السلامة العامة حيث لا يخفى على أحد أن الاحداث التي شهدها لبنان والاوضاع التي عاشها اللبنانيون خلال فترة الحرب أدت الى وجود العديد من المخالفات ومنها بعض محطات توزيع المحروقات التي اقيمت بصورة غير شرعية دون الالتزام بالقوانين. وقد اعدت الوزارة مشروع قانون في العام ٢٠١٠ يتناول جميع أوضاع محطات توزيع المحروقات السائلة بما فيها تلك القائمة بدون ترخيص قانوني وأيضا تلك التي انتهت مدة ترخيصها القانونية ونحن بانتظار اقراره. كذلك ان الوزارة تعمل في الوضع الراهن على التشديد في تطبيق مستلزمات السلامة العامة، وعلى تحسين الالتزام بالشروط البيئية، لتلافي المحاذير والاخطار التي يمكن ان تنجم من جراء اهمال البعض لشروطها، وكل ذلك في اطار الحفاظ والالتزام بالنصوص القانونية المرعية الاجراء لدى الوزارات المعنية، لا سيما وزارة البيئة، وغيرها من الجهات المختصة."

وتابعت: "اضافة الى كل ما تقدم، ان الوزارة تعمل في الوقت الحالي على:
-وضع خطة في التصنيف أو الاعتماد accreditation للسلامة العامة في محطات المحروقات السائلة.
-وضع خطة للتبديل الالزامي لقوارير الغاز السائل الموجودة في السوق المحلي في اطار زمني محدد لهذه الخطة.
أما في مجال المحافظة على البيئة فقد أولت الوزارة أهمية للمواضيع التالية:
-تحديث مواصفات المشتقات النفطية بما يتوافق مع متطلبات المنظمات الدولية وما تنتجه المصافي في العالم لا سيما تخفيض

نسبة الكبريت من ٣٥٠ ppm للديزل اويل و ٥٠٠ ppm للبنزين ليصل الى ١٠ ppm لكليهما، وهي تعمل على تحقيق ذلك مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليبنور.
-وضع مواصفات لزيوت المحركات مع مؤسسة "ليبنور"، بسبب عدم وجود أي مواصفة معتمدة في لبنان لزيوت المحركات لغاية تاريخه، وذلك بهدف التأكد من مواصفات اية زيوت محركات قبل ادخالها الى السوق اللبناني، لما لذلك من تأثير على محركات الديزل."
-وضع مواصفات لل additives بالتعاون ايضا مع ليبنور وهي عناصر كيميائية تضاف الى المشتقات النفطية وذلك نظرا لما لها من تأثير على كفاءة احتراق الوقود وتخفيض الانبعاثات الناتجة عن عملية الاحتراق بهدف الحد من التلوث البيئي."
-السعي للكشف على خزانات محطات توزيع المحروقات السائلة للتأكد من عدم وجود تسربات نفطية الى المياه الجوفية، وقد شاركت شخصيا بدورة في المانيا بهذا الخصوص والتي ركزت على أهمية اجراء الكشوفات الدورية على خزانات المحطات للتأكد من عدم وجود أي تسرب للمشتقات النفطية أو للزيوت.
-امكانية استخدام الغاز البترولي LPG في قطاع النقل البري كونه أقل تلوثا للبيئة، وهناك مشروع قانون في مجلس النواب بهذا الخصوص، ونشير هنا الى أهمية هذا الامر الذي يتطلب منا الجهوزية، لا سيما في حال استخراج الغاز في لبنان.
-امكانيات وفرص استخدام الوقود البيولوجي Bio Fuel فقد فرضت بعض البلدان الاوروبية أن تكون نسبة bio fuel الصديق للبيئة ٣٠% و٧٠% فيول احفوري. ونظرا لاهمية هذا الموضوع تابعت الوزارة مراحل تقدم الدراسات في هذا المجال من خلال المؤتمر مع فريق عمل الجامعة الاميركية في بيروت الذي يعمل على هذا الموضوع بالرغم من الامكانيات المحدودة المتاحة له.
-امكانية اعتماد تقنية المعالجة البيولوجية bio remediation وهي تقنية تستخدمها العديد من البلدان لعلاج التسرب النفطي في البر والبحر، ونحن نتابع هذا المجال في مكافحة مخاطر التلوث النفطي والوقوف على امكانيات الدراسات المتاحة في لبنان . وتأتي أهمية هذه التقنية ونحن على مشارف استخراج البترول برا وبحرا، مع ما قد تسببه هذه العملية من حوادث، كالكارثة البيئية التي حصلت في سواحل الولايات المتحدة الاميركية إثر حادث تسرب نفطي من إحدى المنصات النفطية لشركة بي بي (BP)في خليج المكسيك، في العام ٢٠١٠، من هنا نعمل جاهدين على تفادي كوارث مماثلة."

مجدلاني
من ناحيتها، قالت مديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا رلى مجدلاني إن "موضوع التلوث الناتج عن المحروقات الهيدروكربونية يستوجب اهتماما خاصا من المعنيين بالطاقة والبيئة في لبنان، لا سيما في قطاع النقل البري الذي يستهلك أكثر من ٥٠ بالمائة من المشتقات النفطية السائلة، وهو أكبر مستهلك للطاقة الأولية - بعد قطاع الكهرباء - إذ تبلغ حصته حوالي ١٨ بالمائة في منطقة الاسكوا، لا سيما وأن تأثير التلوث الناتج عن النقل البري يسجل نسب أعلى داخل المناطق السكنية، وذلك في ظروف الاختناقات المرورية التي تحصل داخل معظم المدن، وعلى مداخلها."

وأشارت إلى أن "تلوث الهواء يؤدي حكما إلى تلوث المياه والتربة والمزروعات، وبالتالي يؤثر على غذاء الإنسان وصحته. وأن المعالجة الحقيقية تفرض علينا النظر في مواصفات المحروقات باتجاه اعتماد الوقود الأنظف."

وختمت:"إن تخزين المحروقات، على أنواعها، داخل المناطق السكنية يستدعي النظر في كيفية تأمين سلامة المواطنين، لتلافي حصول أية حوادث، وفي حال حصولها، التخفيف من نتائجها على المواطنين والممتلكات."

الكلمة الختامية كانت لرئيس مركز "آي. بي. تي" للطاقة السيد طوني عيسى، الذي أكد "أهمية الاجتماع لكونها ربما المرة الأولى في تاريخ قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان، أو على الأقل المرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام ١٩٩٠، حيث تنظم ورشة عمل على هذا المستوى لبحث المواضيع والتحديات الداخلة ضمن هذا القطاع."

وشدد عيسى على أن "انعقاد الورشة أتى بالتزامن مع تعيين مدير عام أصيل للنفط مسؤول بشكل مباشر عن عمل هذا القطاع بكافة مكوناته وأجزائه، وذلك بعد شغور قسري لهذا المركز على مدى أكثر من اثني عشر عاما."

وختم: "ان قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان ما يزال يفتقد إلى سياسة نفطية واضحة، تطمئن الشركات والمستثمرين اللبنانيين والأجانب على السواء إلى سلامة استثماراتهم وعدم الخوف من المستقبل، بما يشجعهم على المزيد من الاستثمار، وعلى إنجاح الإصلاح المنشود. وإننا في هذا الإطار، نعوّل على دور المديرية العامة للنفط بعد أن أصبح لها مديرا عاما، في

اخذ المبادرة والعمل على وضع هذه السياسة النفطية بمشاركة جميع الأطراف المكونة للقطاع، وتأمين الغطاء الرسمي والسياسي لها."

وناقش المجتمعون الأنظمة والتوجيهات التي ترعى عمل شركات توزيع وبيع المحروقات السائلة وقوارير الغاز، والمواصفات والإجراءات اللازمة لتأمين السلامة والحفاظ على البيئة. كما تناولوا مواضيع السياسات والإجراءات المطلوبة لتوفير الوقود الأنظف وإجراءات الوقاية والسلامة وإدارة المخاطر في التعامل مع المشتقات النفطية ."

ورشة عمل حول تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان

إذاعة الأمم المتحدة

عقدت الإسكوا اليوم الاثنين في بيت الأمم المتحدة في بيروت ورشة عمل حول "تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان" بالتعاون مع المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية ومركز آي. بي. تي للطاقة (IPTEC).

الورشة التي انعقدت برعاية وزارة الطاقة والمياه اللبنانية شهدت مشاركة كل من المديرة العامة لوزارة الطاقة السيدة أورور فغالي، ومديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا السيدة رلى مجدلاني، ورئيس مركز آي. بي. تي للطاقة السيد طوني عيسى.

مديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا أشارت إلى أهمية إيلاء عناية خاصة ل"موضوع التلوث الناتج عن المحروقات الهيدروكربونية من المعنيين بالطاقة والبيئة في لبنان، لاسيما في قطاع النقل البري الذي يستهلك أكثر من ٥٠ بالمائة من المشتقات النفطية السائلة"، مشيرة إلى أن "تأثير التلوث الناتج عن النقل البري يسجل نسبا أعلى داخل المناطق السكنية، وذلك في ظروف الاختناقات المرورية التي تحصل داخل معظم المدن، وعلى مداخلها".

وفي هذا السياق لفتت رلى مجدلاني الانتباه إلى أنّ "تلوث الهواء يؤدي حكماً إلى تلوث المياه والتربة والمزروعات، وبالتالي يؤثر على غذاء الإنسان وصحته. وأن المعالجة الحقيقية تفرض علينا النظر في مواصفات المحروقات باتجاه اعتماد الوقود الأنظف".

أما المديرة العامة لوزارة الطاقة، فأعلنت أن وزارة الطاقة والمياه على مشارف التنقيب عن النفط في البر والبحر، كما أنها تتحضر "لتقييم الأثر البيئي لعمليات التنقيب والتأكد من عدم تأثر موارد لبنان الطبيعية الأخرى وخاصة المياه الجوفية من هذه العملية، وكذلك البدء في الدراسات لحل المشاكل التي قد تنتج عن أي تلوث نفطي محتمل".

وركّزت أورور فغالي على أنّ الوزارة تعمل في الوضع الراهن على التشديد في تطبيق مستلزمات السلامة العامة، وعلى تحسين الالتزام بالشروط البيئية. كما تدرس الوزارة "إمكانية اعتماد تقنية المعالجة البيولوجية (bio remediation) وهي تقنية تستخدمها العديد من البلدان لعلاج التسرب النفطي في البر والبحر، قائلة إن لبنان يتابع هذا المجال في مكافحة مخاطر التلوث النفطي والوقوف على إمكانيات الدراسات المتاحة في لبنان .

وتأتي أهمية هذه التقنية فيما يستعد لبنان لاستخراج البترول براً وبحراً، مع ما قد تسببه هذه العملية من حوادث كالكارثة البيئية التي حصلت في سواحل الولايات المتحدة الأميركية إثر حادث تسرب نفطي من إحدى المنصات النفطية لشركة بي بي (BP) في خليج المكسيك، في العام ٢٠١٠، وفي هذا الإطار يعمل لبنان جاهدا على تفادي كوارث مماثلة.

تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان

١٨:٥٢:٠٠ ٢٠١٥/٠٦/١٥

شبكة بيئة ابوظبي: بيروت، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥

برعاية وزير الطاقة والمياه اللبناني الأستاذ أرتيور نظريان، عقدت الإسكوا اليوم في بيت الأمم المتحدة في بيروت ورشة عمل حول "تحديات السلامة والبيئة لقطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان" بالتعاون مع المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية ومركز آي. بي. تي للطاقة ((IPTEC .

وشهد افتتاح الورشة كلمات لكلّ من الوزير نظريان ألقتها المديرة العامة لوزارة الطاقة السيدة أورور فغالي، ومديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا السيدة رلى مجدلاني، ورئيس مركز آي. بي. تي للطاقة السيد طوني عيسى. أدار جلسة الافتتاح مستشار الإسكوا المعني بسياسات الطاقة والبيئة الدكتور وليد الدغيلي.

فغالي

بدايةً، قالت فغالي إن "وزارة الطاقة والمياه هي على مشارف التنقيب عن النفط في البر والبحر"، كما أنها "تتحضر لتقييم الأثر البيئي لعمليات التنقيب والتأكد من عدم تأثر مواردنا الطبيعية الأخرى وخاصة المياه الجوفية من هذه العملية، وكذلك البدء في الدراسات لحل المشاكل التي قد تنتج عن أي تلوث نفطي محتمل".

وأضافت أن الوزارة قد "أعدت مشروع قانون في العام ٢٠١٠ يتناول جميع أوضاع محطات توزيع المحروقات السائلة بما فيها تلك القائمة بدون ترخيص قانوني وأيضاً تلك التي انتهت مدة ترخيصها القانونية. ونحن بانتظار القرار". وركّزت فغالي على أنّ الوزارة تعمل في الوضع الراهن على التشديد في تطبيق مستلزمات السلامة العامة، وعلى تحسين الالتزام بالشروط البيئية. كما تدرس الوزارة "إمكانية اعتماد تقنية المعالجة البيولوجية (bio remediation) وهي تقنية تستخدمها العديد من البلدان لعلاج التسرب النفطي في البر والبحر، ونحن نتابع هذا المجال في مكافحة مخاطر التلوث النفطي والوقوف على إمكانيات الدراسات المتاحة في لبنان . وتأتي أهمية هذه التقنية ونحن على مشارف استخراج البترول براً وبحراً، مع ما قد تسببه هذه العملية من حوادث كالكارثة البيئية التي حصلت في سواحل الولايات المتحدة الأميركية إثر حادث تسرب نفطي من إحدى المنصات النفطية لشركة بي بي (BP) في خليج المكسيك، في العام ٢٠١٠، من هنا نعمل جاهدين على تفادي كوارث مماثلة".

مجدلاني

من ناحيتها، قالت مجدلاني إن "موضوع التلوث الناتج عن المحروقات الهيدروكربونية يستوجب اهتماماً خاصاً من المعنيين بالطاقة والبيئة في لبنان، لاسيما في قطاع النقل البري الذي يستهلك أكثر من ٥٠ بالمائة من المشتقات النفطية السائلة، وهو أكبر مستهلك للطاقة الأولية - بعد قطاع الكهرباء - إذ تبلغ حصته حوالي ١٨ بالمائة في منطقة الاسكوا، لاسيما وأن تأثير التلوث الناتج عن النقل البري يسجل نسب أعلى داخل المناطق السكنية، وذلك في ظروف الاختناقات المرورية التي تحصل داخل معظم المدن، وعلى مداخلها".

وأشارت إلى أنّ "تلوث الهواء يؤدي حكماً إلى تلوث المياه والتربة والمزروعات، وبالتالي يؤثر على غذاء الإنسان وصحته. وأن المعالجة الحقيقية تفرض علينا النظر في مواصفات المحروقات باتجاه اعتماد الوقود الأنظف".

وختمت قائلة إن "تخزين المحروقات، على أنواعها، داخل المناطق السكنية يستدعي النظر في كيفية تأمين سلامة المواطنين، لتلافي حصول أية حوادث، وفي حال حصولها، التخفيف من نتائجها على المواطنين والممتلكات".

عيسى

الكلمة الختامية كانت لعيسى، الذي أكد على أهمية الاجتماع لكونها "ربما المرة الأولى في تاريخ قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان، أو على الأقل المرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام ١٩٩٠، حيث تنظم ورشة عمل على هذا المستوى لبحث المواضيع والتحديات الداخلة ضمن هذا القطاع".

وشدد عيسى على أن انعقاد الورشة أتى بالتزامن مع تعيين مدير عام أصيل للنفط مسؤول بشكل مباشر عن عمل هذا القطاع بكافة مكوناته وأجزائه، وذلك بعد شغور قسري لهذا المركز على مدى أكثر من اثني عشر عاماً.

وأضاف أنّ "قطاع توزيع المشتقات النفطية في لبنان ما يزال يفتقد إلى سياسة نفطية واضحة، تطمئن الشركات والمستثمرين اللبنانيين والأجانب على السواء إلى سلامة استثماراتهم وعدم الخوف من المستقبل، بما يشجعهم على المزيد من الاستثمار، وعلى إنجاح الإصلاح المنشود. وإننا في هذا الإطار، نعوّل على دور المديرية العامة للنفط بعد أن أصبح لها مديراً عاماً، في

اخذ المبادرة والعمل على وضع هذه السياسة النفطية بمشاركة جميع الأطراف المكونة للقطاع، وتأمين الغطاء الرسمي والسياسي لها".
تجدر الإشارة أنّ انعقاد هذه الورشة لبناء القدرات في مجال السلامة البيئية لقطاع توزيع المحروقات جاء استجابة لضرورة مناقشة الأنظمة والتوجهات الخاصة بنطاق عمل شركات توزيع وبيع المحروقات السائلة والغازية، وما يتصل بها من مواصفات فنية للوقود الأنظف وإجراءات الوقاية وإدارة المخاطر، لضمان السلامة العامة والحفاظ على البيئة.
وقد ناقش المجتمعون الأنظمة والتوجيهات التي ترعى عمل شركات توزيع وبيع المحروقات السائلة وقوارير الغاز، والمواصفات والإجراءات اللازمة لتأمين السلامة والحفاظ على البيئة.

كما تناول الاجتماع مواضيع السياسات والإجراءات المطلوبة لتوفير الوقود الأنظف وإجراءات الوقاية والسلامة وإدارة المخاطر في التعامل مع المشتقات النفطية.

Energy Ministry to implement protocols to curb illegal gas stations

The Daily Star

BEIRUT: The Energy Ministry is working on implementing public safety protocols as a means to regulate unwieldy gas stations, a ministry official said Monday.

“Currently, the ministry is emphasizing the importance of public safety and preserving the environment,” said Aurore Feghali, the director general of oil-related matters at the ministry.

The proliferation of illegal gas stations is a matter of public safety, Feghali said. “The ministry prepared a draft law in 2010 to deal with the status of gas stations. Included were those established without a legal license as well as those with expired licenses, and we are waiting for it to be endorsed,” said Feghali, who was representing Energy Minister Arthur Nazarian.

She was speaking during a workshop about the “Safety and Environmental Challenges in the Distribution of Petroleum Products in Lebanon,” held at ESCWA in collaboration with the directorate general of oil at the ministry and IPT Energy Center.

In order to tackle these pressing issues, the Energy Ministry is currently working to implement public safety and environment protection measures, including a plan to accredit existing gas stations and inspect them to ensure there are safe.

“The topic of pollution resulting from hydrocarbon fuels calls for special care from those concerned with energy and environment in Lebanon, especially in the transportation sector,” said Rola Majdalani, director of Sustainable Development and Productivity Division at ESCWA, adding that the sector uses more than 50 percent of fluid petroleum products.

“The sector of distribution of petroleum products in Lebanon still needs a clear petroleum policy,” said Tony Issa, president of IPTEC, adding that such a policy can reassure both companies and investors.